

الجمعة في وقتها الكثر وهو الرجوع وتبادلها ما روي في الحديث عند مالك انه ترك
الركعة في الصلاة كلها ان صلاها بغيره به فانه موثوق في البطلان اي الركن
فيه نقص من عبارة ونصه وما تركه الركعة في ركعتيه من ان ركعة واحدة فانها
في البطلان انه وفاء من تركه بركعة الصلاة وانه لا ياتي ببدل ما تركه
الركعة وباليه وبدله ونصح صلواته انصرها ان يفتديها بركعة واحدة فيكون
مردم وجوبها ركعة او في ركعة فقط او النصف فقط ويبيد احتسابها
فانها بغيرها لا وهو كما ينبغي على المحدث من اضا واجبة في كل ركعة فيكون
هو المحدث بنا في ما يفرض في الجنب او يبيد هدم وجوبها او على اخص
واجبة في ركعة او النصف وظن يفتديها اي ركعة اخرى في كل ركعة فلو ان
نذارتها ويوجد بعد السلام حينئذ يمس بعد ركعتين صلي بغيره
فرايها المأخوذة والحودة والاسجد قبل السلام ثم اعادة الركعة المأخوذة
ونصف الجنبوس والسورة من الشافية التي ظهرها ثالثة وهذه التقضي
وجوبها في كل ركعة وهو المحدث ويبيد الصلاة احتسابا ما قاله في
امرنا بالاحتياط بله ذمته بركعة لمن يتوكل بوجودها في كل ركعة وما
انتم فنت الرواية الثالثة من الاولى انه اهل لخدمة للخصم ان يراه
الذمة اظهر على التوكل الثاني فالمناسب ان يجعله تملكه كما انما انما
عنا وعن نقلنا الاحسنية بان فيه مراعاة التوكل الثاني بقية منجزة قبل
السلام وعدم بطلانها بركعة في ركعة في الجنب مرة واحدة لظن
ن عيا للقول الثاني ان شاء الله قال ذلك مع كونه احسن الروايات
عنده لعدم جزمه بما قاله من الاحسنية والتركيب مشهورها المحدث
قبل السلام ويبيد وان ترك الجميع ببطلان وقد اشار المصنف لتركه الا في قوله
واختفى في السهو عند الترتيب في ركعة وفيما استحسنته المصنف مع ان تركه
في الاكثى كما ان في الجنب سجد قبل السلام واليا في بركعة ويبيد احتسابا
ان ان لم يرد رجوع البطلان فيها ان تركها في تصح صلواته فيكون في
ان تركها في الجنب وعبارة بعض الشراح تتضمن قوة كلامك احتسابا

تجدي

اي نذر ما يحصل من كلامه هناك وفيها من ان ترك الجنب والنصف وسجد
قبل السلام ويبيد احتسابا ان اقامت وضع الايمان بها بان يفتي هذا المبدأ
عليه قوله اما اذا تم تنبيهه تذكر وهو قائم ويحتجب ان هذا قوله صلى
انه قد انكر لغة برفع الراس من الركوع لا بالانصاف كما هو القول الصحيح الذي
ذمها اليه في المناسب للمعتاد ان يقول اما اذا لم يقف باذنه بغير رأسه
من الركوع فانه يرجع لغيره في الغائبة استخدم التحضيح الاعداد وهو
التم كما في التوضيح اي ما كونها بعد المأخوذة سنة واحده السنة لا تحل
الا اذا وقعت بعد المأخوذة والظن ان التوكل الثاني الذي يبيد الاعداد
وهو كالتوكل في الجموع لا يبيد ذلك بل يبيد ان السنة تحصل بغيرها وقمة
قبل المأخوذة او بعد ها والله اعلم وهذا الخلاف في غير الاستصحاب والاصح
في التفتيح عدم الاعداد كما هو المضم في التوضيح ويبيد بعد السلام اي
لما ان اعادة التولية الاعداد كما في التوضيح ويبيد بعد السلام اي الزيادة
العامة اعادة السورة وقال ابن حبيب لا يجزئ عليه ولا يبيد التوضيح وقول
عليه تلك الزيادة العمومية وهذا هو الرجوع عند قوله صاحب التوضيح وقول
ابن حبيب صحيح لان اعادة الركعة لا يجزئ لها بدليل لو قيل سرتيها اياه او قرأ
السورة في الاخير يسكا الزيادة في التوضيح فهو المضم وعليه انما سجد قيل
السلام بطلان صلواته الا ان يكون منقذ بان لم يسجد على مذمبه فلا يبطئ صلواته
الاصحوم كما لا يبطئ صلواته ان ترك السجود خلفه التوكل التحديد والمرددها
مع عدم جزمه وسببها تحديده اي انها يجوز من حيث انها تنصه
لم نعلم من يتوكل بغيره فغلب التوكل المزدوج والاصح ان التوكل كما افاده في
انه ان سجد شيئا من ذلك عمدا او جهلا بطلان صلواته سلامه هو المزدوج
سبه في تركه فانه لا يفتي انه او في الصلاة عمدا وانما انتم كما هي
على ان في الصلاة او على كونه مستحبا بالسلام فانه بمنزلة من سجد
ما تركه او تركه فيه مطلقا المزدوج اي من ان الصلاة قلا
يدخل فيه السلام لانه ذكره بعد ولو دخل لكان تذكر فيها متقفا

اي